

الفكر التاريخى عند تاج الدين السبكي

د • سليمان الرحيلي (*)

ارتبط علم التاريخ ارتباطا واضحا بعلم الحديث فى القرون الثلاثة الأولى للهجرة. وتأثر التاريخ بالحديث وقتذاك من حيث المنهج ، وظهر كثير من أبوابه فى كتبه . كذلك قامت علاقة وثيقة بين التاريخ وعلم الفقه فى القرون التالية ، وعقل الفقهاء دراسة الفكر التاريخى سياسة ، وحضارة ، وحتى نقدا ، بكثير من آرائهم القيمة، وجمع عدد منهم بين دراسة التاريخ والفقه اما ضمن مؤلفاتهم فى فقه المذاهب وطبقاتها والسياسة الشرعية ، أو مفردا بمؤلفات مستقلة كان للآراء والأحكام الفقهية أثر كبير فيها .

وقد وضح هذا التلازم بين الفقه والتاريخ منذ القرن الرابع ، اذ كان لفقهاء ذلك القرن آراؤهم فى سياسة الدولة وأقسام ادارتها وتقويم أعمالها والحكم أو الموقف منها ، ومن هؤلاء الماوردى فى المشرق وابن حزم فى الغرب (١) .

وهكذا حتى كان القرن السابع فتتابع ظهور عدد من الفقهاء الذين أولوا الفكر السياسى عنايتهم ، وكتبوا فى سياسة الدول وصلاح ادارتها وما يحفظ قوتها أو يؤدى الى سقوطها ، مع التعليل لذلك وذكر العوامل المؤثرة فيه ، كما عنوا بحمل الواقع التاريخى على الجادة الشرعية والمصالح العامة ، وتحقيق مقاصدها فى أفعال الدول ومؤسساتها المخالفة ، وبين نتائج الاتباع ومحاسن الحرص على ذلك ، وعواقب المخالفة ومصائر الاستمرار فيها . ومن أولئك العلماء ابن جماعة (ت ٧٣٣ هـ) وتاج الدين السبكي ، والمالقي ، وابن خلدون (ت ٨٠٨ هـ) . وكان واحد من هؤلاء تولى القضاء فى حياته، وبذلك أثروا الفقه والتاريخ معا،

(*) أستاذ التاريخ والحضارة المشارك - جامعة الامام محمد بن سعود

وتركوا لنا فيهما ثروة نفيسة . والواقع أن التاريخ كان محظوظا بعناية هؤلاء . واذا كانت آراء ابن خلدون في دراسة التاريخ وأحوال الحضارة أو ما أسماه هو العمران البشرى نالت الشهرة وجذبت الاهتمام في العصر الحديث ، فإن آراء الآخرين جديدة أيضا بالدراسة، وتستحق المزيد من عناية المؤرخين ، وعلى رأس أولئك تاج الدين السبكي .

تاج الدين السبكي :

هو أبو نصر عبد الوهاب بن علي بن عبد الكافي السبكي ، ولد بالقاهرة سنة ٧٢٨هـ . ونشأ في بيت علم ورياسة في دولة سلاطين المماليك، فأبوه تقي الدين علي السبكي ولى منصب قاضي القضاة في بلاد الشام لمدة طويلة (٢) .

أما هو فقد أحسن والده توجيهه وظهرت عليه علامات الذكاء والنجابة ، فحفظ القرآن وكثيرا من علوم الحديث والفقه والعربية ، وتلمذ على يد مشاهير علماء الاسلام في بلاد الشام ، حتى انه كان يتلقى عن الامام الذهبي مرتين في اليوم ، وعن المزي (ت ٧٤٢هـ) مرتين في الأسبوع . ولم يلبث الذهبي أن عده في الطبقة العليا بين طراب العلم وقتذاك ، ووصفه لوالده بأنه محدث جيد (٣) . وهكذا كان ، فقد تولى الافتاء وهو في سن العشرين ، وتولى التدريس والخطابة في الجامع الأموي في دمشق ، بالإضافة الى وظائف أخرى ، حتى اذا ما ضعف والده ، وترك وظيفته ورحل الى مصر تولى ابنه تاج الدين منصبه وهو قاضي القضاة في بلاد الشام سنة ٧٥٦م في سلطنة الناصر محمد المملوكي الثانية . واستمر فيه حتى وفاته سنة ٧٧١هـ عن عمر قليل لم يتجاوز الأربعة والأربعين عاما (٤) ، قضاها بين طلب العلم وولاية القضاء . وكان طوالها مثال العالم العامل الذي يحاول الاصلاح جهده ، دون أن تأخذه رهبة وال أو لومة لائم . ولهذا لم تخل حياته من حسد أو كيد له ممن ينافسونه الفضل ، أو يخافون نقده ومخالفة هواهم ، وعلى رأسهم نائب الشام وقتذاك الذي أمر بعزله عن منصبه سنة ٧٦٩هـ . لكنه لم يلبث أن أعيد اليه بعد قليل .

وقد عاصر عددا من المؤرخين منهم شيخه الذهبى ، وابن فضل الكـ
العمري (ت٧٤٩هـ) و خليل بن أيبك الصفدى (ت٧٦٤هـ) وابن خلدون
(ت٨٠٨هـ) .

وله عدد من المؤلفات منها : جمع الجوامع فى أصول الفقه ،
الاشباه والنظائر الفقهية ، وتكملة شرح منهاج القاضى البيضاوى ،
وطبقات الشافعية الكبرى ، وكتاب معيد النعم ومبيد النقم . وقد اشتمل
الكتابان الأخيران على فكره التاريخى وآرائه الاصلاحية ، اذ ضمن كتاب
الطبقات قاعدة جلية سماها قاعدة فى المؤرخين (٥) . كما ضمنه ذكر
بعض أحداث الغزو المغولى للعالم الاسلامى على يد جنكيز خان وهولاكو
وفظائع جرمه ، وهول صدمته (٦) . وقد أوجز فيها اكتفاء بما أفرد من
المصنفات فى أخبارها (٧) ؛ واعتمد على ابن الأثير فى كتابه الكامل فى
الغالب (٨) ، وكان منهجه فى ذكرها لا يختلف عنه كثيرا . أما آراؤه
الأخرى فيهم فقد جاءت بايجاز فى كتابه معيد النعم . وقد ضمن هذا
الكتاب كثيرا من آرائه فى الأحوال الادارية والاجتماعية ومدارها والغاية
منها بعدا أو قريبا من منهاج الشرع الحكيم فيها ، وتحقيق الصالح العام
منها ، ومراعاة ما يبقيا ، واجتناب عوامل زوالها ، كالأغراض والقصور
والفساد من قبل القائمين عليها . وهى آراء ومواقف عديدة لتاج الدين
السبكى لا ينقصها روح العالم ، وسعة الاطلاع ، وخبر أحوال المجتمع ،
ومعرفة أوضاع مؤسساته ، ومخالطة موظفيه ومعايشة عامته ، كما سيأتى .

ولم تقتصر آراؤه على وصف الوظائف والمهن فى عصره ، وانما
اشتملت على تنظيم واصلاح لها ، يصلح لها فى كل وقت أو مكان فى
المجتمع ، فضلا عن افادتها فى معرفة تاريخ مسمياتها ، ومجال أعمالها
خلال عصر المماليك وما أخذوه فى ميدانه عن غيرهم ، أو أثروا به فيما
تلا عهدهم من عصور ، حتى أن بعضها ظل باقيا حتى العصر الحاضر (٩) .

وتتلخص موارد تاج الدين السبكى فى فكره فى تلقيه عن عدد من
العلماء الأعلام ، مثل المزي (ت٧٤٢هـ) ، والذهبى (ت٧٤٨هـ) ، ووالد
تاج الدين تقى الدين السبكى (ت٧٥٦هـ) . وكلهم من العلماء الذين

أثروا عصرهم بالعديد من المؤلفات والآراء وحلقات الدرس . وكان لكل منهم أيضا عناية بالتاريخ وأحوال الواقع المعاصر لهم وتولى أعماله مثل القضاء والتدريس ، فتأثر بهم تاج الدين السبكي وعنى بعلوم التاريخ والاصلاح المبتغى للحياة ، ولا سيما ما يرتبط بعصره الذي عاش فيه وهو العصر المملوكى ، وقد ساعده فى لك ثلاثة أمور هي :

الاول : تبحره فى علم الفقه وأبوابه مما جعله يجيد مظاهر الحياة الاجتماعية ورصد الواقع التاريخى لها ، وبيان الحكم أو ما ينبغى ان يكون الحال عليه .

الثانى نبوغه فى أصول الفقه والتأليف فيه مما جعل منهجه فى آرائه واضح الترتيب قوى الحجة فى ايراده والاقناع به . وكذلك سهولة ذكر القواعد والأصول للوظائف والأعمال وتحديد الأصلح فى وسائلها وأهدافها .

أما الثالث : فهو خبرته فى أعمال الدولة وتوليه وظيفة القضاء والتدريس لمدة طويلة مما أتاح له معايشة مختلف فئات المجتمع ، فخير أحوالهم عن قرب مما أثرى آراءه وجعلها أكثر قبولا ، وتدلل فى الغالب على أنها صادرة عن عالم قرن العلم بالعمل .

أما الفكر التاريخى عند تاج الدين السبكي فينقسم الى قسمين :

أحدهما : فكر منهجى يختص بالشروط اللازمة للمؤرخ وآرائه فى المؤرخين ومؤلفاته . وبالذات كتابه تراجم الأعلام والسير والطبقات .

والثانى : فكر يتعلق بالاصلاح الادارى والاقتصادى والتعليمى والاجتماعى ، وابداء الراى فى أحوال الدولة وأخبارها وما ينبغى أن تكون عليه أعمال ادارتها ووظائفها المختلفة ، ولاسيما ما كان قائما منها فى عصره ، حتى أن أحد الباحثين قرن آراءه الاصلاحية بآراء الشيخ محمد عبده فى تاريخ مصر الحديث (١٠) .

وسوف نتناول فى هذا البحث آراءه فى كل مجال بالدراسة والتحليل والتفصيل ، ما أمكن .

أولا - الفكر المنهجي :

كان لتاج الدين السبكي ميل كبير لدراسة التاريخ وولع بين بتاريخ السير والأعلام منه . ويندرج كتابه الضخم طبقات الشافعية الكبرى تحت هذا الفن من فروع التاريخ . وقد أوفى فيه وأحكم ، وتعهدده منذ صباه بالاهتمام . فلما نضج علمه واتسعت تجربته اخرجته بالتمام والاتقان ، بما يفيد الفقيه والأديب والمؤرخ (١١) ، فيجد فيه (تراجم يعز على المنقب وجدانها) ، ووصفه فى مقدمته بأنه كتاب تاريخ ، حتى ضمن مقدمته وصفا موجزا لأحداث الغزو المغولى الذى هز العالم الاسلامى ابان القرن السابع (١٢) .

وقد قرر أن الصفات الواجب توافرها فى المؤرخ مثل الصدق والعدالة والبعد عن الهوى هى مما يشترط فى بعض الوظائف المهمة الأخرى فى الدولة مثل الامامة والقضاء ، بالاضافة الى صفات أخرى يقتضيها كل مجال ويتطلبها دون آخر .

وقد أورد تاج الدين السبكي كثيرا من آرائه التاريخية من خلال التعليق والاضافة على موجز نفيس لوالده تقى الدين فى المؤرخين فى كتابه - أى تاج الدين - الطبقات الكبرى ، فضلا عن آرائه الأخرى فيهم فى كتابه القيم ، معيد النعم ومبيد النقم . أما آراء تقى الدين السبكي التاريخية فقد وصلتنا عن طريقين :

أحدهما : ابنه تاج الدين السبكي ، وقد نص على ذلك أكثر من مرة فقال : « فالرأى عندنا أن لا يقبل مدح و ذم من المؤرخين الا بما اشترطه امام الأمة ، وهو الشيخ الامام الوالد رحمه الله ، حيث قال ونقلته من خطه فى مجاميعه» (١٣) .

ويقول تاج الدين : « وذكر أن كتابته لهذه الشروط - أى كتابة والده تقى الدين السبكي لها - كانت بعد أن وقف على كلام ابن معين فى الشافعى ... » الخ (١٤) .

وعنونها تاج الدين السبكي بعنوان : قاعدة فى المؤرخين ، على

غرار قاعدة أخرى كتبها فى الجرح والتعديل وسبقها بها ، وأضاف اليها بعض آرائه التى كانت فى الغالب تقريضا وشرحا لآراء أبيه كما سيأتى .

الثانى : عن طريق خليل بن أيبك الصفدى فى مؤلفه الكبير : الوافى بالوفيات؛ قال : «نقلت من خط الامام العلامة الحجة شيخ الاسلام قاضى القضاة تقى الدين أبى الحسن على بن عبد الكافى السبكى الشافعى ما صورته «(١٥) ثم أورد آراءه وشروطه فى المؤرخ . كما عد المؤرخين من العلماء مثلهم مثل المفسرين والفقهاء والأصوليين والنحويين من حيث حاجة الأمة لهم ، وخطورة فساد وظيفتهم أسوة بفساد أى من وظائف العلماء الآخرين(١٦) .

ونظرا لأن تاج الدين السبكى وضع عنوانا لشروط والده فى المؤرخين سماه (قاعدة فى المؤرخين) ثم شرحها وفسر بعض مقاصدها ، واوردها فى سياق قاعدة أخرى فى الجرح والتعديل ، فان هذا أوحى بانها له ليست لوالده لأن آراء تاج الدين فى المؤرخين لم تكن مجرد نقل لآراء والده فيهم أو تعليقا عليها ، وانما تبين لها ومناداة بها . حتى نسبت له كثيرا(١٧) ، بينما صلب تلك القواعد هى لوالده تقى الدين . ولهذا فان خليل بن أيبك الصفدى اوردها بنصها منسوبة الى تقى الدين السبكى ولم يشر الى آراء ابنه أو شىء من جهده البتة(١٨) . بينما أورد السخاوى (ت٩١١هـ) شواهد من آراء الاثنى عشر(١٩) .

ومن باب الانصاف ينبغى أن يشار الى آراء كل منهما فى مناسباتها . وعندما ينسب بعضها هنا الى تاج الدين ويضاف الى آرائه فهو من باب التغليب ، لا سيما أنها عرفت كثيرا من خلال كتاب الطبقات فضلا عن شهرة اهتمام الابن بالتاريخ أكثر .

أما شروط المؤرخ عند تاج الدين نقلا عن والده تقى الدين السبكى فهى تنقسم الى مجموعتين :

● الأولى فى المنقول عنه وتشمل عدة شروط هى : أولا الصدق(٢٠) ، وهى صفة مهمة ولازمة من لوازم المؤرخ ، وهى مايعبر عنه بالعدالة والضبط التام(٢١) .

ثانيا : أن يعتمد المؤرخ اللفظ دون المعنى فيما ينقله ، وهذا بالنسبة للنصوص فى الأقوال ، لأن التعبير عنها بالمعنى قد يؤدي الى اتلاف فى الحكم المترتب عليها بين لفظ القائل وعبارة الناقل . أما ماعدا ذلك فاشتراطه نقل اللفظ دون المعنى هو أحد مظاهر الأمانة العلمية التى ينبغى أن يتحلى بها الراوى وما فى حكمه من وسائل ، فىكون بذلك قد أدى ما تلقاه أو سمعه أو شاهده كما حدث بالضبط ، ويترك للمؤرخين وغيرهم مهمة التفسير والتعليل والاستقراء . ولهذا اشترط فيما يكتبه هؤلاء من أنفسهم المعرفة بدلالات الألفاظ وقرن ابنه تاج الدين بقوة بينها وبين العلم (٢٢) ، وهو مما يلزم المؤرخ حتى يتميز عن الراوى أو الاخبارى او حتى الوكالة فى العصر الحديث .

ثالثا : عدم الانقطاع بين وقت الخبر وتدوينه ، فالمعاصرة للحدث او المترجم له او القرب منه تعطى الكتابة التاريخية قيمة أكبر .

رابعا : النص على المصدر المنقول عنه وتسميته من أخذ عنهم اذا كانوا رواة (٢٣) . ولا يجزم الا بما يتحققه سندا ومتنا اذ ينبغى على المؤرخ ألا يكتفى بنقل الشائع لمجرد شيوعه دون ترو وتحر ، فان ذلك فضلا عن أنه اثم ومفسدة فانه يحط عمله وينفر منه العقلاء والعلماء (٢٤) .

● أما المجموعة الثانية من شروط المؤرخ عند تاج الدين : فهى شروطه فيما يكتبه المؤرخ بنفسه ولا سيما فى باب التراجم والسير ، ومنها أن يكون المؤرخ عارفا بحال المترجم له علما ودينا ، ويقتضى هذا أن يكون فى منزلة المترجم فى الناحية العلمية أو قريبا منها . والأفضل أن يكون مشاركا له فى التخصص ، وهذا شرط مهم ، وقد وصفه هو بأنه عزيز جدا . ذلك أن المؤرخ عندما يعايش الحدث أو يكون فى منزلة من يترجم له ملازما له ، تتاح له معرفته عن قرب ويستطيع أن يقومه أكثر من غيره (٢٥) .

واتبع السبكى هذا الشرط بشرط آخر فى المؤرخ لا يقل أهمية عن الشرط السابق ، هو حسن التصور للمكتوب عنه ، فيصور حاله كما هو بالضبط دون زيادة أو نقصان ، فتصور الشيء فرع عنه (٢٦) .
(مجلة المؤرخ العربى)

وعندما أورد خليل بن أيوب الصفدي شروط تقي الدين السبكي، عقب عليها بقوله : « هذه الشروط تلزم الذى يعمل تاريخا على التراجم ، أما من يعمل تاريخا على الحوادث فلا يشترط فيه ذلك ؛ لأنه ناقل الوقائع التى يتفق حدوثها فيشترط فيه أن يكون مثبتا ، عارفا بمدلولات الألفاظ، حسن التصور جيد العبارة » (٢٧) .

ورأى الصفدي هنا يظهر أنه تعليق على شرط المعرفة بحال صاحب الترجمة وحسن تصور حاله ، حتى يمكن قبوله . أما بقية الشروط كالصدق والعدالة والثقة فى المصدر أو غيره فهى شروط لازمة فى المنهج التاريخى سواء كان المكتوب به تراجم أو حوادث تاريخية .

وقد حث بدر الدين العيني - وهو أحد أعلام المؤرخين فى القرن التاسع الهجرى - على هذا النوع من الكتابة ووصف ما يكتب المؤرخ بنفسه عن مشاهدة وعيان بأنه مطلب حسن ، وأمر محظوظ عليه ، وأنه لا يوازيه الا النقل عن الثقات بالنسبة لما مضى (٢٨) .

ولما كان الهوى آفة من آفات الكتابة التاريخية ، فقد نص تقي الدين السبكي على شرط التجرد من الهوى فيها حتى لا يتعصب أو يمدح من يشاء ، ويهمل أو يذم آخر ، فيطنب فى الأول ويوجز أو يترك الثانى ، أو يطنب فى عيوب المذموم ، ويقصر فى مدحه ، أو يطنب فى مدح آخر ويوجز أو يغفل عيوبه . ومثل ذلك التعصب والهوى يكون للمذهب أو الأقليم أو المدينة أو الدولة ، مما لا تخفى شواهد وآثاره فى بعض المؤلفات التاريخية .

ومن الواضح أن ما حذر منه تقي الدين السبكي وقع فيه بعض المؤرخين ، وعلى سبيل المثال فقد حابى اليعقوبى الشيعة فى تاريخه ، ومالاً ابن طيفور البغدادى الدولة العباسية ، وتعصب أبو المطهر المقدسى فى كتابه البدء والتاريخ لمذهب المعتزلة .

كذلك نص تاج الدين السبكي على أن أداة التجرد من الهوى والتعصب هو التزام العدل والانصاف وابتغاء الحقيقة (٢٩) .

وشرط الصدق وذكر الحقيقة فى الحادثة التاريخية ؛ والبعد عن الهوى والعاطفة عند تاج الدين السبكى يجعل المنهج التاريخى يقف فى مصاف مناهج العلوم الأخرى سواء كانت شرعية مثل الحديث - كما سبق - الإشارة إليه - أو تجريبية مثل العلوم والطب ، منذ أن قرر الحسن ابن الهيثم (ت ٤١١هـ) أن غرض الباحث فى جميع ما يستقرؤه ويرصده هو العدل وطلب الحق لا اتباع الهوى أو الميل مع الآراء (٣٠) . فهو ينسئ مع الغاية والأهداف التى تؤدى لها مناهج العلوم عند المسلمين ويسعى لى الباحث المنصف فى التاريخ وغيره .

فاذا التزم المؤرخ بكل ذلك فيما ينقل منه ، أو يكتب عنه ، از يترجم له ، فان ذلك يحتاج الى أداة ناجعة ووسيلة مفيدة فى ايصاله للقارئ ، فكم من كاتب اعياه أسلوبه فى ايصال مراده ، وكم من جهد أضاعه سوء الأسلوب واستغلاق العبارة ، ولهذا يلزم المؤرخ أن يكون حسن .عبارة مجيدا لدلالات الألفاظ (٣١) .

وكان أكثر المتلقين لآراء تقي الدين السبكى وشرحها ابنه تاج الدين . ويعود هذا لقربه من والده وتأثره بثقافته ، ثم الى اهتمام تاج الدين نفسه بالتاريخ . فكتابه الطبقات كتاب تراجم وسير اعلام ، كما ضمن كتابه معيد النعم صوراً من النقد التاريخى ، اذ عاب فيه المؤرخين وعدهم من الطبقات التى يحتاج عملهم الى تقويم ووصفهم بانهم « على شفا جرف هار لانهم يتسلطون على أعراض الناس وربما نقلوا مجرد ما يبلغهم من صادق أو كاذب » (٣٢) .

ثم بعد ذلك يوضح فيما ينبغى أن يكون عليه المؤرخون - مثلهم مثل الطبقات الأخرى فى ايضاح المنهج السوى لها - فقال : « لابد أن يكون المؤرخ عالماً عدلاً عارفاً بحال من يترجمه ليس بينه وبينه من الصدائفة ما قد يحمله على التعصب له ، ولا من العداوة ما قد يحمله على الغش منه » (٣٣) .

ومن أطف تعليقات تاج الدين السبكى على آراء والده أن الكتابة

التاريخية أمانة علمية خاضعة لناموس الثواب والعقاب ، فان حاد المؤرخ عن الحق مبالغة أو غمطا أو مدحا أو قدحا ، فانه يكون قد خان الأمانة ونال ما يستحقه من العقوبة العاجلة والآجلة ، والعكس صحيح (٣٤) .

ذلك أن الكتابة على عمومها مثلها مثل الأعمال الأخرى من حيث الأثر فى الفرد والمجتمع ، ومن ثم ضرورة توخيها للصواب من عدمه .

ولهذا لم يخف تاج الدين السبكي انتقاده للمؤرخين ، ووجد فى ايراد شروط والده فىهم فرصة مناسبة . فقال عنهم : « ان أهل التاريخ ربما وضعوا من أناس ، ورفعوا أناسا ، اما لتعصب أو لجهل أو لمجرد اعتماد على نقل من لا يوثق به ، أو لغير ذلك من الأسباب » (٣٥) .

وفى ضوء هذه الاعتبارات ، وجه نقدا لادعا لتاريخ الذهبى ، ووصفه بأنه مشحون بالتعصب ، وهو آفة قل أن يخلو منها تاريخ فى رأيه . وربما جاء بهذا ليخفف من نقده للذهبى ، والا فكثير من المؤلفات التاريخية تخلو أو يندر فيها التعصب مثل تاريخ الطبرى والكامل لابن الأثير وغيرهما كثير . وهذا يضطرد مع قوله بأن لا يقبل مدح أو ذم من المؤرخين الا بالشروط المذكورة من قبل .

ولم يحدد تاج الدين السبكي ان كان نقده يشمل كل المؤرخين أو خاصا بمؤرخى عصره ، ولكن ما ذكره فى صورة مثال عن تاريخ الذهبى يجعل ذلك أقرب الى مؤرخى زمانه .

وعلى أية حال فالجميع عنده أكثر جهلا وتعصبا من أهل الجرح والتعديل . لكن قبل التسليم بذلك ، فان المقارنة بين المؤرخين وأهل الجرح والتعديل فيها نظر من حيث الشروط المطلوبة فى كل منهم ومجال علمه . وقد تساهل السلف من قبل فى شروط المؤرخ ومنزلة روايته وفرقوا بين راوى الحديث وراوى التاريخ من حيث درجة العدالة والضبط .

وعاب ابن خلدون المؤرخين ، وذكر أن المؤرخين الحقيقيين - بميزانه - لا يتجاوزون الأنامل ، وأما ما عداهم فهو (بليد الطبع

والعقل (٣٦)؛ واتهمهم بأنهم أساءوا للتاريخ حتى صار على أيديهم واهيا ومختلطا وأصبح بحثه وانتحاله مجهولة (٣٧) .

ولا شك في أن مؤلف السخاوى - (الاعلان بالتوبيخ لمن ذم التاريخ) - جاء ردا على بعض من قلل من أهمية دراسة التاريخ ومعرفة فوائده وعلاقته بمختلف المجالات والرفع من شأن أهل الاختصاص فيه .

ومن يتتبع شدة تاج الدين السبكي وابن خلدون على المؤرخين ويمعن النظر في فقرات كتاب الاعلان ، يدرك أن السخاوى تتبع التهم الموجهة للمؤرخين وقتذاك والرد عليها ، ولهذا جاء على مقدمته أن اسم كتابه : الاعلان بالتوبيخ لمن ذم أهل التاريخ .

وأخيرا تتضح منزلة آراء تاج الدين السبكي وأهميتها من خلال مقارنتها بآراء بعض معاصريه من المؤرخين ، ومنهم خليل بن أيبك الصفدى (ت٧٦٤هـ) ، فقد تحدث في علم التاريخ وفائدته في مقدمة كتابه الكبير الوافى بالوفيات . وذكر أول من صنف فيه في الاسلام ، ثم مدد تواريخ الأمم من عرب وقبط ونحوهم ، ثم أصل كلمة تاريخ وكيفية كتابة التاريخ بالسنوات والأيام كقولهم لتسع بقين من المحرم وخمس عشرة ليلة خلت (٣٨) . ومعرفة كيفية نسبة الأعلام الى القبائل والأماكن والبلدان ، وبعض ما يحتاجه المؤرخ من صور الاملاء ثم معرفة الطريقة الحولية في كتابة التاريخ والترتيب الهجائى فى تاريخ الأعلام .

ثم ذكر مجموعات من المؤلفات التاريخية وفق الأقاليم وأخرى من التواريخ العامة ، وثالثة من تواريخ الموضوعات كتواريخ الخلفاء والملوك والوزراء والقضاة والعلماء والشعراء والأطباء (٣٩) .

ومن خلال ذلك يتضح الفارق الكبير بين آراء تاج الدين السبكي وشروطه فى المؤرخ ، وبين مادونه خليل بن أيبك الصفدى فيما يلزم المؤرخ . فما ذكره الأول هى صفات ينبغى أن يتحلى بها المؤرخ فى كل حال زمان ، فصفة العدل أو الصدق وذكر الحقائق والوقائع هى صفات لازمة لأى مؤرخ فى أى عصر كان .

أما ذكره الثانى فهى فوائد مما يلزم المؤرخ معرفته أى صفات فنية
ودربة مهنية تساعد المؤرخ فى سبك معلوماته ، منها ما يثريها ومنها
ما يظهرها فى صياغة لغوية صحيحة . وهى من باب الأدوات والوسائل
لمهنة للمؤرخ فى كتابته للتاريخ ثم انها قابلة لأن يستزيد منها ، واجاد .
سا يستجد منها فى كل عصر .

كذلك فان الاولى تنبىء عن صدورها عن عالم يهتم بالمبادئ وادب
التاريخ الذى ينبغى ان يحكم المؤرخ وأن يتحلى بمعطيته باعتباره
مؤتمنا على رسالته فى هذا المجال من العلوم . أما الثانية فهى صادرة
عن كاتب كان له مقامه وشانه فى ديوان الانشاء ، ولهذا جاء أثر عمله
وخبرته فى بابه واضحا فى الفصول التى صدر به كتابه الوافى بالوقفيات
فى فواعد الكتابة الأخرى أو مما تختص به عن غيرها مما يعرض للمؤرخ
خيرا اثناء كتابة وتدوين التاريخ .

اما ابن خلدون فان الأسباب المؤدية الى الكذب فى الأخبار وتزيين
التاريخ عنده هى التشيع للأراء والمذاهب والثقة فى الرواة دون تعديلهم ،
ومجاراة أهل التجارة والمراتب والدعاية لهم أو لدولهم . وسببها الحقيقى
فقدان المؤرخ للشروط التى يجب أن يتحلى بها ، والتى ذكرها تاج الدين
السبكى من قبل ببلاغة وایجاز ، مثل الصدق والعدالة والضبط فيه أو فى
روايته ، وعدم الميل للهوى أنى كانت عوامله . فالاثنان متفقان فى
النتيجة أو الفائدة التى ينبغى أن يعيها المؤرخ نحو الاخبار والأحداث ،
والقارىء فى الحكم أو الموقف من جهده أو كتابته فى مطابقته للواقع
صدقا أو مخالفته له تذبذبا وما يترتب على كل وجه من نتائج .

وعلى الرغم من ان تاج الدين السبكى أوجز فى شروط المؤرخ وذكر
صفات من يخالفها ، فان ابن خلدون فصل وعلل لذلك أكثر بما فيه
الكفاية وحقق الغاية ، فيما ينبغى ان يكون عليه المنهج التاريخى . ويعود
الاختلاف بينهما حول التفصيل والایجاز فى هذا المجال الى أمرين :

أولهما : المقام الذى وردت فيه تلك الآراء ، فتاج الدين السبكى وان

جاءت عنده قصدا لكنها وردت فى عرض كتاب فى طبقات المذهب الشافعى فحيز التفصيل فيها ضيق وفقا لهذا الاعتبار .

ثانيهما : يعود الى ميل ومجال علم كل منهما . فالتاج يميل اكثر الى الفقه وبيان الشروط والأحكام ، وابن خلدون يميل الى التاريخ اكثر وبيان أحوال العصور والدول والاسباب فى وقوع الحوادث والافادة منها . واذا كان السخاوى ذكر بوضوح اراء تاج الدين السبكي ونفقه لاراء والده (٤٠) فان ابن خلدون الذى ادرك تاج الدين السبكي لم يشر الى شيء من شروطه فى المؤرخين على الرغم من مجيئه بعد ظهور كتب تاج الدين السبكي .

وعلى العموم فان الفكر التاريخى عند تاج الدين السبكي يشبه فى بعض الوجوه الفكر التاريخى عند ابن خلدون من حيث ضوابط دراسته لتاريخ ، وقواعد النقد فيه ، وأحوال العمران والاجتماع البشرى . والعوامل المؤدية الى قوة الدولة وصلاح مؤسساتها أو سقوطها وضعف ادارتها ، وما ينبغى أن تكون عليه الوظائف والحرف والصنائع فيها . لاسيما أن كلا منهما نفى له وله ولع بدراسة التاريخ والعيش فى عصر واحد الا أن الاخير أكثر شهرة تاريخية بدون شك .

ولا معنى لأن يتجاهل روزنتال جهود تاج الدين السبكي واره حول التاريخ وشروطه فى المؤرخ عندما كتب فى علم التاريخ عند المسلمين .



ثانيا - الفكر الاصلاحى :

عنى العلماء المسلمون بالاصلاح السياسى والاقتصادى والاجتماعى كثيرا خلال القرنين السادس والسابع . وكان المجال السياسى ابرزها وضوحا ، فقد حدد الشيزرى (ت ٥٨٩هـ) الأسس التى تقوم عليها الدولة بأنها تتمثل فى الوزارة والرعية والقوة والمال . ووصفها بأنها فيها بمثابة الأركان للبناء (٤١) ؛ حتى ذكر ما يحفظ على الحكام صحتهم ويدرا عنهم مكائد الأعداء وغوائل الأصحاب (٤٢) .

ووصف سبط بن الجوزى (ت ٦٥٤هـ) كتابه بأنه الجليس الصالح والانىس الناصح للحاكم وكبار رجال دولته ، وما ينبغى لهم من السيرة وادارة الأمور أو استعماله من الرجال الأكفاء . والى جانب هذا فهو يزودنا بمعلومات قيمة عن طبقات المجتمع فى عصره (٤٣) .

وكانت مؤلفاتهم تختلف عن مفاهيم الوعظ وذكر المحاسن التى تضمنتها كتب مرآيا الحكام والأمراء مثل كتاب التاج للجاحظ من قبل أو حتى كتاب المنهج السلوك فى سياسة الملوك الذى ألفه عبد الرحمن بن عبد الله فى القرن السادس للملك الناصر صلاح الدين .

على أن الأرجح أن تاج الدين السبكي اعتمد أكثر على مؤلفات وآراء علماء القرن الثامن سواء الذين عاصروه ، أو عاشوا قبله بقليل ؛ وعلى رأسهم ابن تيميه (ت ٧٢٨هـ) الذى قرر قاعدة المحافظة على الدين وعدم مخالفة الوظائف والأعمال لقواعده وأحكامه ، وعد ذلك من أهدافها ووظائفها الكبرى فى كتابه المهم السياسة الشرعية (٤٤) ، وهو المبدأ الذى نادى به تاج الدين السبكي ، وبنى عليه كثيرا من فكره الاصلاحى . كذلك فصل كثيرا فى أعمال الوظائف الكثيرة التى أوردها ابن نيمية سردا (٤٥) ، وعد كل منهما أن ولاية القضاء بحق من أفضل القربات (٤٦) .

ويبدو أن السبكي تابعه - فيما نرجح - فى الحديث بايجاز عن الغزو المغولى وهول وقعه ، وفضائع صنيعه فى العالم الاسلامى وقتذاك .

كذلك تتضح أهمية كتابه وأختلاف مفهومه والارتقاء بموضوعه من خلال مقارنته بمؤلف ابن رضوان الملقى (ت ٧٨٣هـ) الذى أسماه الشهب اللامعة فى السياسة النافعة ، وتحدث فيه بأسهاب عن الخلافة والوزارة والشورى والعدل والجهاد والبريد وغيرها (٤٧) مما كان دارجا عليه منهج هذا النوع من المؤلفات .

وثمة فرق بين فى المقصد والدافع فى ايضاح هذه الآراء والتأليف ، بين تاج الدين السبكي وبين ابن رضوان الملقى فقد قصد الأول النقد

والاصلاح وعلاج الواقع من تلقاء نفسه ، بينما جاء تأليف الثانى بنساء على تكليف أحد سلاطين بنى مرين له (٤٨) للافادة مما يذكره أو يشير به عليه ، ولا يخفى أثر وقوة وحتى استقلال آراء كل منهما تبعا لاختلاف الدوافع .

وقد اولى تاج الدين السبكي صلاح ارباب الوظائف الكبرى فى الدولة اهتماما كبيرا ، اذ ابتدأ بهم ، وقدمهم على غيرهم من حيث الأثر والمنزلة والقدوة بهم عندما يؤدون وظائفهم كما ينبغى أو عكس ذلك ، وقسمهم الى فئات وفقا للمعهد من وظائفهم فى عصره . ونص على ماينبغى أن تكون عليه كل طبقة تبعا لمسئوليتها وخطرها فى المجتمع .

ولما كانت مقاصد الأعمال الحقة هى خدمة الصالح العام ، وتحقيق مقاصد الشرع منه فانه يرى أن صاحب أى وظيفة ينبغى ألا ينشغل بمصالحه أو يوجه تلك الوظيفة لتحقيقها ، أو يسخر من يعاونه فيها لخدمتها .

ولهذا جاء نقده وتقويمه لأوضاع عصره تاما من جميع الجوانب والمستويات . ذلك أنه نقد الوضع السياسى وأصحاب وظائفه ، والوضع الاقتصادى وتقويم وظائفه المالية ، والجوانب الاجتماعية وضرورة استقامة أدائها وجودة انتاجها . وبهذا شمل نقده السلم الاجتماعى من أعلى وظيفة فيه الى أدنى أخرى فى قاعدته ، فى مفهوم متكامل للغاية لاصلاح المجتمع ومؤسساته ، لكى تدوم عليه النعمة وتستديم .

أما عندما يعم الفساد والقصور بعض مؤسساته ، فالبناء والهدم لا يجتمعان ، وذلك مما يزيل النعمة ويوجب النقمة .

وقد صاغ تاج الدين السبكي عنوان كتابه معيد النعم ومبيد النقم بعناية تنبى عن مقصده فى المنهج الذى ينبغى أن تسير عليه الأوضاع فى المجتمع فى ضوء حفظ كل ما يفيد فى مختلف المجالات ويذهب الفساد والقصور بمختلف ألوانه ، وهو المعنى أو المبدأ نفسه الذى قصده امام الحرمين الجوينى عندما سمى أحد كتبه غياث الأمم فى التياث الظلم .

وفيما يلي نقده وتقويمه لبعض جوانب عصره :

أولاً - السيادة العليا :

وتشمل وظائفها السلطان ونوابه والوزراء والقواد وكاتب السر وصاحب الرسائل وصاحب بيت المال ومأمور الاقطاعات وصاحب البريد . وكانت هذه الأعمال من أخطر الوظائف خلال العصور الاسلامية ، وكان لصلاحها أو فسادها أثر كبير فى كيان الدول . وعلى الرغم من أن السبكي عنى منها بما كان قائماً فى دولة المماليك التى عاش فيها ، بدليل استخدامه لمسمياتها المعروفة وقتذاك ، مثل الدوادار والخازندار ، فانه يحاول أن يقدم ما يساعد على اصلاحها وذكر ما ينبغى أن تكون عليه . ونقد المخالف منها لذلك . وضرب الامثلة على استقامة أحوالها أو فسادها مما يبقى النعمة وآثارها على متوليها ومجتمعهم أو يبيدها .

والحكم عند تاج الدين السبكي من وظائف الوالى العام أو السلطان ، وقد لخص وظائفه فى تجنيد الجنود واعداد الجيوش ، واقامة فرض الجهاد ضد الأعداء (٤٩) . وكذلك اقامة الصلوات وعمارة المساجد . وقد عاب على بعض سلاطين عصره الاكثار من ذلك فى الوقت الذى تقاعسوا فيه عن عمارتها بالجمع والجماعات ؛ أو أنهم تسموا بها ليقال هذا جامع فلان ونحوه ، بينما هى عمرت من أموال الرعايا (٥٠) .

وقد أوجز تاج الدين السبكي فيها !كتفاء بما أورده العلماء عنها من قبله ، مثله الماوردى والفراء والغزالي وابن الجوزى كما مر من قبل . وأشار هو بوضوح الى ذلك عندما ذكر أن الفقهاء أكثروا الحديث فيها . ووصف عمله فيها بأنه بحث مختصر (٥١) .

وهذا اختصار ، يقابله تفصيل فى مهام الوظائف الأخرى فى المجتمع .

ومن هذه الوظائف أنه ركز بوضوح على وظائف الحكم المحيطة بالسلطان ، فهو يعزو عوامل بقائه ونجاحه وقوته أو ضعفه وزواله الى

علاص أصحاب تلك الوظائف المساندة له فى كل حين من عدمه ؛ فقد حذر النواب من الاستبداد دونه والحجاب ، أو الدوادارية من الوقوف بين الرعية والسلطان والحيلولة دون وصول حاجاتهم اليه . وحث صاحب البزيريد على القيام بالصالح العام بعيدا عن الاستغلال له من قبل رجال الدولة فى شؤونهم الخاصة وهو ما عبر عنه بالأغراض الدنيوية (٥٢) .

وهو يتفق هنا مع المعيار الذى وضعه ابن تيمية من قبل ، والمطلوب اتباعه فى أى جهة أو مصلحة ، وهو أن يستعان فيها أو يستعمل أصاح من يجده القائم عليها (٥٣) . وأن على صاحب الأمر فيها أن يستعمل أصاح الموجودين وأن يحرص فى كل منصب أو وظيفة على أن يختار لتقيام بها الأمثل فالأمثل (٥٤) .

اما هو ، فمن حق الولاية - وهى من أكبر الوظائف - عنده القيام بأمور الرعية ونفع الناس ، وعدم أذاهم ، وتجنب الهوى فى ادارتهم ، حتى انه يستوى لديه من هو صالح فى ذاته ومن هو تارك لوظيفته ، ومنشغل بملذاته عن أمور الناس فيقول : « ولو أنك نركت الناس هملا يأكل بعضهم بعضا وجلست فى دارك تصلى وتبكي على ذنبوك لكنت مسيئا على ربك » (٥٥) فالقيام بحقوق الوظيفة وتطبيق مقتضاها نحو المستفيدين منها مقدم على ما يعود للذات - أى لصاحبها نفسه - حتى وان كان ذلك عبادة (٥٦) .

الوظائف العسكرية : وتشمل ناظر الجيش والسلحدار أى صاحب السلاح والجمقدار ، وهو حامل العتاد ، وحرس السلطان ، وهى وظائف عنى بها المماليك ورتبوا لها الجند كلا فى مجاله . ويلحق بها وظائف أخرى مثل أمير علم وهو القائم على الطبول والرايات . والسبكى كثيرا ما يوضح طبيعة عمل الوظائف التى يذكرها (٥٧) .

وقد بكت على كثير من هؤلاء ممن يدعى أن أعجميته التركية لا تمكنه من معرفة المبادئ الاسلامية والتطبيق العملى لها فى صدر الاسلام أو فى بعض الفترات اللاحقة (٥٨) .

ولما اشتملت عليه الادارة العسكرية فى عصره من فساد وجهل وبطش بالناس فقد نقدها السبكى كثيرا ، فمرة يصف القواد بالجهل والعصبية ، وأخرى يعيب عليهم احتجان الأموال وامتلاك القناطير المقنطرة منها ، وارتكابهم المنكرات وانشغالهم بالحصول عليها عن وظائفهم الأساسية (٥٩) .

الحرف والصناعات :

ذكر السبكى أكثر من عشرين حرفة شائعة فى المجتمع ، وذكر كثيرا من أوجه أعمالها ، ودورها فى الحياة العامة . وهو من العلماء القلائل الذين عنوا بهذه المهن ، ونادوا بتنظيمها ، والاهتمام بها ، والرقابة عليها ، وتحسين مسنواها ، ورفع وعيها ، ليجنى المجتمع من وراء ذلك عملا متقنا ونتاجا مفيدا ، فهى تسهم فى كثير من الصناعات والخدمات التى لا غنى له عنها .

وتعد آراؤه فى أصحاب الحرف والصناعات دستورا مهما ، لا من حيث أنواعها فى عصره والحال الذى كانت عليه ، وانما من حيث حملهم على مراعاة الأمانة والاخلاص فيها من حيث المطلب الشرعى ومقتضى العرف المهنى والاتقان فيها . والأول لسلامة الهدف وتحقيق الغاية الكفائية فيها . والثانى أداء حق المهنة والاختصاص فيها . وقد زاد من قبولها حسن التوجيه والرفق بهذه الطبقة مقارنة بموقفه ونقده لأصحاب الوظائف السلطانية .

وقد دافع عن الفلاحين مثلا فقال : « والفلاح حر لا يد لآدمى عليه ، وهو أمير نفسه » (٦٠) ، وقد حذر من تدخل الادارة العسكرية فى أمور الزراعة والزام الفلاحين ما لا يطيقون . ففى ذلك تعطيل لخبرتهم واشغال لأولئك - أى العسكر - بما ليس من عملهم ، وفيه ترك لوظيفتهم الأساسية . ولازال تدخل تلك الادارات فى أمور الزراعة مضرا باقتصاد الأوطان حتى فى العصر الحديث .

أهداف مؤسسات المجتمع :

يوضح تاج الدين السبكي هدف مؤسسات المجتمع باختلاف مجالاتها، بأنه خدمة الصالح العام ، وتحقيق مطالب الناس فى بابيه ، واحتساب الأجر والثواب فى القيام به ، ومخالفة زوال الفوائد والمصالح المترتبة عليه .

وفى المقابل يحذر من انحراف أغراض تلك المؤسسات الى تحقيق المصالح الخاصة والأغراض الدنيوية للقائمين عليها ، ومن ثم تعطل نشاطها وانقطاع فوائدها وحلول النعمة والعقاب عاجلا أو آجلا .

وهو كثيرا ما يذكر الصورة الصحيحة لعمل كل ادارة ومهام كل وظيفة ، ويتبع ذلك أيضا بأوجه القصور بل والانحراف والفساد فى أدائها ، ويضرب عليه الأمثلة من عصره كما سيأتى .

والعمل هو الأساس الذى بنى عليه آراءه فى أحوال المجتمع ومعاش الناس ، ولهذا عنى كثيرا بقيمة العمل مهما دنا وتواضع شأنه أو اعتباره فى المجتمع ، طالما أغنى صاحبه عن السؤال ونحوه ؛ وأداه وفق مقتضاه الشرعى والمهنى فى أمثاله ، فهو أسعد حالا ومالا من أعمال أكبر منه فيها معصية لشارع وتلف لأهلها أو المجتمع . فالأول مهىء للنفع والبقاء والثانى مؤذن بالفساد والزوال (٦١) .

كذلك عد المسئولية الذاتية فى العمل أتى كان مجاله مسئولية فردية من حيث التبعية فى العقاب والثواب ، وما يترتب عليها من آثار ونتائج فى المجتمع . لا يغير من ذلك ارضاء وال ، أو طاعة مدير ، وفقا لمبدأ أنه لا طاعة لمخلوق فى معصية الخالق . وقد حث فى الوظائف الكبيرة نواب السلطان مثلا على مراجعته اذا ما أصدر ما يخالف الشرع أو ما يلغى أو يصادم مصلحة عامة ، وأن يكون هذا المفهوم حاضرا لدى كل أصحاب الوظائف والمهن . ولهذا يرى استواء الكافة فيه من شرائح المجتمع ، حتى أن الساقى لا يجوز أن يقدم لمخدومه أو فى رواد محله ما يحرم تقديمه أو تناوله . فالأصول عنده مراعاة قواعد الشرع وما يحفظ على الناس صحتهم (٦٢) ، دون مجاراة لأحد أو تحقيق مصلحة ذاتية عاجلة .

ويندل ذكره للوظائف الصغرى فى المجتمع على عدة مفاهيم ، منها :
علو قيمة العمل ، ومنزلة صاحبه مهما كان ، ومنها أنها ضرورة من
ضرورات المجتمع والحياة فيه ، ومنها أن الحاجة لها قائمة فى أى
مجتمع مثل أى الوظائف الكبرى فيه ، مع التسليم بالتفاوت فيها من
حيث الأهمية والآثار . ومنها أن مؤسسات المجتمع مهما علت او دنت
لابد من شرط الصلاح والاخلاص فيها حتى لا يكون هناك تصادم بين
أنشطتها ونتائج أعمالها ، لما لهذه الوظائف من أثر فى القاعدة
الاجتماعية ، أو الرأى العام ، يغفل عنه بعض المفكرين أو يولون الوظائف
الكبرى فى المجتمع اهتماما أكبر منه . وحتى لا يكون هناك ارتقاء فى
جوانب فيه ، وقصور أو انحطاط فى أخرى .

لهذا كله فان من شروط الوظيفة الكبرى فى المجتمع عنده معرفة
حدود عملها وميادينه والا فلا يزاحم عليها من هو أكفأ منه وأدرى
بمسئولياتها (٦٣) .

وقد عاب على بعض الأتراك فى عهده تصديهم لبعض الوظائف النى
تتعلق بمصائر الناس دون معرفة حدودها والواجب فيها (٦٤) .

وعلى امام الحرمين الجوينى لذلك من قبل بقوله : « انما ينسل
عن ضبط الشرع من ثم يحط بمحاسنه ، ولم يطلع على خفاياه
ومكامنه » (٦٥) .

وإذا كان معاصره ابن جماعة عرض قواعد الحكم والوظائف الكبرى
فى الدولة الاسلامية ، كالامامة والوزارة والقضاء والجهاد وفروعها
وأحكامها من ناحية السياسة الشرعية (٦٦) ، فان تاج الدين السبكى فى
فكره كان أعم من حيث شموله لكثير من جوانب الحياة . ثم انه أكثر قربا
من الواقع المعاصر له ، وتنظيمه ونقد بعض أوضاعه . لهذا حاول تقويم
ادارات الدولة بعدا ، أو قربا ، تطبيقا ، أو تركا لمفهوم العمل وحق
أدائه ، وفق القواعد والأحكام المنظمة له فى الاسلام . وقد استوت عنده
فى ذلك الأعمال الكبيرة كالادارات العسكرية والمالية والقضاء ، والحرف
الصغيرة كالبنائين وسائى الليل وحتى الاسكافية .

هذا الى أن فكرة العمل عنده سامية تحتكم الى الأحكام والقواعد الإسلامية فى مجاله ، وهى الأحكام والمبادئ التى تتخذ من خدمة الصالح نعام وسد حاجة المجتمع فى كل مجال ، وبذل غاية الجهد فى ذلك ، معيارا عاما للعمل . تم تربط بين ما يتحقق من فوائده للجميع فى الدنيا والثواب عليه فى الآخرة ، وتبعاً لذلك يكون بقاءه باتباعها وزواله بمجانبتها .

وهكذا فالرقابة عليه ذاتية من قبل صاحبه ان كان يعرف تلك الأحكام أو من قبل جهة تختص بذلك . من حيث الهدف والجهد والمستوى الذى ينبغى ان يكون عليه .

فالعمل هنا له غايتان متلازمتان دينية ودنيوية لا يمكن أن تنفصلا؛ ولهذا فان فكره عنه بعيد عن مفهوم خلق العمل وشرف المهنة التى تنادى بها بعض مدارس الفكر الحديث .

رعاية العلم والعلماء :

ومن أبرز آراء تاج الدين الفكرية الاهتمام بالعلم ورعاية أهله ، فذلك علامة ارتقاء نهوض الأمم ، والحرص على هذا المنهج والاستمرار عليه علامة من علائم بقاء النعم ، ودوام الاستقرار عنده . فالعلم لو لم يطلب الا لذاته ولعلو منزلته فى الحياة لكفى صحبه همة ونبلا ، فضلا عن أن يطلب لاقامة الحياة على أسسه واصلاح أحوالها ، وتعليمه للناس، ومحاولة أداء صنائعهم ، ومعايشتهم ، وفق مفاهيمه .

ونادى بأن يكون العلم غاية للسلطة ، وأن تكون علاقتها به قائمة على التلازم والتطبيق الحقيقى له ، ففى ذلك بقاء لها وقوة . ومن ثم حث أهل السلطة فى عصره على احترام العلماء وتقديرهم ، فهم حملة العلم ومناثر وجوده ؛ وألا تصدق فيهم وشاية أو دسياسة بسهولة (٦٧) . حتى ان ابن تيمية قبله نص على أن أولى الأمر فى الدولة هم الأمراء والعلماء وذكر أن كلا منهم ركن فى صلاح أحوالها (٦٨) .

واعتبر النيل من العلماء ، أو تحقيرهم أو عدم رعاية علمهم ونهجيته والافادة منه أو من حملته فى وظائف الدولة ، من الجهل بمكان . ومن مظاهر ذلك أيضا الاستخفاف بهم والتقتير عليهم ، أو استكثار أرزاقهم . وقد عاب الأوضاع فى دولة عصره ضمنا عندما أشار الى ان مرتب أكبر فقيه هو دون رزق أقل مملوك فيها (٦٩) .

كذلك عاب على ولاية عصره اتخاذهم الحراس والأموال والأطباء فى كل منشط ، فى حين لا يتخذون أحدا من العلماء ينير لهم سبل الحياة وما ذاك الا لأن أمر أبدانهم عندهم أهم من أمر معاشهم ومعادهم (٧٠) .

وكان تاج الدين السبكي منصفاً فى آرائه ، فحتى العلماء - وهو واحد منهم - عاب على بعضهم الاشتغال بالاختلاف حول الفروع والتعصب للمذاهب ، والانحراف فى المناظرات فيما بينهم ، وتركوا كثيرا من عظام الأمور فى الحياة مهملة دون أن يؤمر بها ، كما تركوا كثيرا من المحرمات تؤتى دون أن ينهى عنها (١٧١) ؛ وباب الدعوة دون طرق ، وتركوا مسلمين جددا من أهل الذمة أو غيرهم دون رعاية وتعهد (٧٢) .

وكثيرا ما يحدد السبكي واجبات كل وظيفة ، ويحدد قواعد العمل فى مجالها دون تداخل مع غيرها ، بل انه يوضح فى بعض الأحيان ما طرأ على مفهومها فى عصره من تحديد أو تغيير ؛ فهو يقول عن الوزير : « وهو اليوم اسم لمن ينظر فى المكوس وغيرها من الأموال التى ترفع الى السلطان وبيت المال » (٨٣) .

كذلك لم يقف عند بيان مهام كل وظيفة وحدود عملها وانما اهتم بالعقاب المترتب على الانحراف أو القصور فى القيام بها ، وذكر أنواعه ودرجاته ، كأن يعزل فاعله أو يضرب أو يطاف به فى الأسواق (٧٤) .

وتاج الدين السبكي لم يكن مشرعا باعتباره فقيها بالمعنى الحديث لهذا المصطلح فحسب ، وانما كان رجل دولة من الطراز الأول ، فعندما ننظر الى رأيه فى موضوع أو جانب من علاقات الدولة الخارجية نجد فيه صدق التفكير وبعد النظر وصلاح تطبيقه الى اليوم . يقول عن مهام رئيس

المراسم : « المهمندار اسم لمن يقوم بأمر قصاد الملوك ورسلمهم ، فمن حقه ان يعتمد مصلحة الاسلام ، ويرهب القصاد ، ويوهمهم قوة المسلمين وشدة بأسهم ، وعظيم سطوتهم ، واتفاق كلمتهم ، وقيانتهم فى حوزة الدين وحفظ النظام ، وأن ينهى أمور القصاد الى الملك بمقد . ما يكون فيه المصلحة . (وأن يقدر) من يتعين عليه المبادرة الى اكراما ومن يتعين عليه الكف عن اعظامه بحسب ما تقتضيه الحال . ومن الحز على الملك ونوابه الاحتفال عند حضور قصاد الملوك ، واطهار القوة وحسن الملبس وكثرة الجيش ، واستعدادهم على الوجه الشرعى» (٧٥) .

وهكذا فان آراء تاج الدين السبكي الاصلاحية تتسق مع الوحدة فى النظام الاسلامى ، وموقفه من ادارة الحياة ومؤسساتها المختلفة ، والصيغة النظامية التى تتميز بها شريعته ، ومطالبتها بأن يكون التطبيق العملى وفقها أنى وأين كان القائم به . فالموظف صغيرا كان أم كبيرا مكلف بالقيام بالمصالح العامة باختلاف ميادينها ، وتعهدا بالرعاية والاتقان ما استطاع الى ذلك سبيلا ، وما فوق قدرته يعذر فيه . كما أن مظاهر عنايته بمختلف الوظائف والطبقات بما فيها الصغرى ، ومفهومه الشامل للاصلاح وقربه من الواقع تجعل آراءه أدق وأكثر قبولا .



الخاتمة :

وبعد ، فمما لا شك فيه أن السبكي عاش فى صميم الحياة فى عصره ، وعرك مختلف جوانبها ، وخبر مستوى الأداء ، وأوجه القصور ، وأنواع الأهداف والمقاصد ، والقرب فيها من قواعد الشرع ، ومقتضى الوفاء بحق كل عمل من عدمه ، وساهم بنصيب فكرى عظيم مستقرا من الواقع العملى .

أما أهل زمانه فان تاج الدين السبكي قصدهم مع غيرهم ، وخصهم بأنهم لن يصلوا الى مقام الاصلاح الذى ينشده ، ولكن لعلمهم على الأقل يرجعون أو يقصرون عما هم فيه (٧٦) .

(مجلة المؤرخ العربى)

كل ذلك بعد أن استقرأ أحداث التاريخ ، ووقف على مشاكل عصر
وقدح فكره فى نقدها ، وتقديم الحلول لها .

والسبكى فى فكره التاريخى الاصلاحى لا ينبع من مثاليات أو
جدليات فلسفية على غرار كثير من الفلاسفة وأصحاب المدن الفاضلة من
قبله ، وانما يقوم فكره على ثلاثة أسس واضحة هى :

الأول : حكم العمل وموقعه من المبادئ التى تحكم المجتمع ، اد
من حق أى مجتمع أن تكون الأعمال فيه موافقة ومنسجمة مع مبادئ
شريعته أو قانونه ، وهذا أمكن لقبول المجتمع لها- وأنجح لنشاطها
ومردودها المادى فيه .

والثانى : الاخلاص فيه واثقانه كما يجب وبذل الجهد فيه دانه
للوصول الى مستويات أفضل سواء غلب عليه الطابع الوظيفى أم المهنى .

والثالث : الاعتماد فى التفويم على الواقع التاريخى ونقد القائم
منه من وظائف أو أعمال وبيان مظاهر القصور ، ومطامح الارتقاء ،
والعوامل والوسائل المؤدية الى كل مستوى ، وذكر القرائن والنظائر له
من ماضى المجتمع نفسه أو من المجتمعات الأخرى .

ولهذا ، فان آراءه تمثل صفحة أخرى من أصالة الفقه السياسى
والادارى عند المسلمين ، وبعده عن التبعية الفارسية أو اليونانية وأثر
الطبقية والفلسفة فيهما . كما أنها تمثل أحد مظاهر نضج علم السياسة أو
علم الاجتماع السياسى فى مصر والشام خلال القرن الثامن وهو القرن
الذى شهد نضوجه فى المغرب على يد ابن خلدون .

الهوامش

- (١) من مؤلفات ابن حزم فى هذا الباب كتاب السياسة .
 - (٢) ابن قاضى شهبة : طبقات الشافعية ، ج٣ ، ص ١٠٦ .
 - (٣) الدرر الكامنة ، ج٢ ، ص ٢٤٦ .
 - (٤) ابن قاضى شهبة : طبقات الشافعية ، ج٣ ، ص ١٠٦ .
 - (٥) تاج الدين السبكي : طبقات الشافعية الكبرى ، ج١ ، ص ٢٢ .
 - (٦) تاج الدين السبكي : طبقات الشافعية الكبرى ، ج١ ، ص ٣٢٩ - ٣٤٥ .
 - (٧) المصدر السابق ، ج١ ، ص ٣٢٩ - ٣٤٢ .
 - (٨) ابن الأثير ، ج٩ ، ص ٣٥٧ وما بعدها .
 - (٩) تاج الدين السبكي : معيد النعم ومبيد النقم ، ص ١٧٨ - ١٧٩ .
 - (١٠) محمد الصادق حسين : البيت السبكي ، ص ٤٢ .
- وقد ظهر كتاب البيت السبكي منذ ٤٨ عاما تحدث فيه مؤلفه عن نسب البيت السبكي والتعريف بأعلامه وأوضاع مصر فى عهد المماليك ، واقتباسات من كتاب معيد النعم ، ومجموع صفحاته ٩١ صفحة .
- (١١) تاج الدين السبكي : طبقات الشافعية الكبرى ، ج١ ، ص ٢٠٩ ؛
٣٢٩ ، ٣٤٢ .
 - (١٢) المصدر السابق ، ج١ ، ص ٣٢٩ - ٣٤٥ .
 - (١٣) تاج الدين السبكي ، طبقات الشافعية الكبرى ، ج٢ ، ص ٢ .
 - (١٤) المصدر السابق ، ج١ ، ص ٢٣ .
 - (١٥) المصدر السابق ، ج١ ، ص ٤٦ .
 - (١٦) تاج الدين السبكي : معيد النعم ومبيد النقم ، ص ٧٥ .
- (١٧) أخرج الشيخ عبد الفتاح أبو غدة مجموعا محققا ضمنه قاعدة فى المؤرخين لتاج الدين السبكي ، وقد حوى المجموع بالاضافة الى قاعدة له فى الجرح والتعديل ، وكذلك المتكلمون فى الرجال للسخاوى ، كذلك ذكر من يعتمد قوله فى الجرح والتعديل للذهبي . كما ضم لها ما أورده عن المؤرخين فى كتابه معيد النعم وكلها جاءت فى حدود صفتين عدا التعليقات والهوامش .
- (١٨) خليل بن أيبك الصفدى : الوافى بالوفيات ، ج١ ، ص ٧٦ - ٤٧ .
 - (١٩) الاعلان بالتوبيخ لمن نم التاريخ .

- (٢٠) تاج الدين السبكي : الطبقات ، ج١ ، ص ٢٣
- (٢١) السخاوى : الاعلان ، ص ١١٤ - ١٢٧
- (٢٢) الطبقات ، ج٢ ، ص ٢٤
- (٢٣) تاج الدين السبكي : الطبقات ، ج١ ، ص ٢٣
- (٢٤) السخاوى : الاعلان ، ص ١٢٦
- (٢٥) تاج الدين السبكي : الطبقات ، ص ٢٣
- (٢٦) نفسه
- (٢٧) الوافى بالوفيات ، ج١ ، ص ٤٧
- (٢٨) السخاوى : الاعلان ، ص ٩٩
- (٢٩) تاج الدين السبكي : الطبقات ، ج٢ ، ص ٢٤
- (٣٠) على سامى النشار : مناهج البحث عند مفكرى الاسلام ، ص ٢٤٧
- (٣١) تاج الدين السبكي : الطبقات ، ج٢ ، ص ٢٣
- (٣٢) تاج الدين السبكي : معيد النعم ، ص ٧٤
- (٣٣) نفسه
- (٣٤) تاج الدين السبكي : الطبقات ، ج٢ ، ص ٢٣ - ٢٤
- (٣٥) المصدر السابق ، ج٢ ، ص ٢٢
- (٣٦) المقدمة ، ص ص ٤ - ٥
- (٣٧) ابن خلدون : المقدمة ، ص ٢٨
- (٣٨) خليل بن أيبك الصفدى : الوافى بالوفيات ، ج١ ، ص ٢٠
- (٣٩) المصدر السابق ، ج١ ، ص ٥١ - ٥٣
- (٤٠) الاعلان بالتوبيخ ، ص ١٣٠ - ١٣٢
- (٤١) الشيزرى : المنهج السلوك فى سياسة الملوك ، ص ٢٠٠ - ٢٢٣
- (٤٢) الشيزرى : المنهج السلوك فى سياسة الملوك ، ص ٥٨٣ - ٥٨٥
- (٤٣) سبط بن الجوزى : الجليس الصالح والأنيس الناصح ، ص ٦٣ ، ٧٣ ، ١٣١
- (٤٤) ص ٤ ، ٦
- (٤٥) السياسة الشرعية ، ص ٥
- (٤٦) ابن تيمية : السياسة الشرعية ، ص ١١ ، تاج الدين السبكي : معيد النعم ، ص ٥٨
- (٤٧) ابن رضوان الملقى : الشهب اللامعة فى السياسة النافعة ، ص ٥٦ ، ٢٠٢ ، ٣٢٩ ، ٣٣٠

- (٤) المصدر السابق ، ص ٥١
- (٤٩) تاج الدين السبكي : معيد النعم ، ص ١٦
- (٥٠) المصدر السابق ، ص ٢٠
- (٥١) المصدر السابق ، ص ٢
- (٥٢) تاج الدين السبكي : معبد النعم ، ص ٢٢
- (٥٣) ابن تيمية : السياسة الشرعية . ص ٤ ، ٥
- (٥٤) المصدر السابق ، ص ٨
- (٥٥) تاج الدين السبكي : معيد النعم ، ص ١٤
- (٥٦) نفسه
- (٥٧) تاج الدين السبكي : معيد النعم ، ص ٢٣ - ٢٧
- (٥٨) المصدر السابق ، ص ٤١
- (٥٩) المصدر السابق ، ص ٥٠
- (٦٠) تاج الدين السبكي : معيد النعم ، ص ٣٤
- (٦١) تاج الدين السبكي : معيد ، ص ١٤٥
- (٦٢) المصدر السابق ، ص ٢١ - ٢٣ ، ٢٨
- (٦٣) تاج الدين السبكي : معيد النعم ومبيد النقم ، ص ٤٢
- (٦٤) المصدر السابق ، ص ٤١
- (٦٥) غياث الأمم ، ص ١٧٠
- (٦٦) ابن جماعة : تحرير الأحكام فى تدبير أهل الاسلام ، ص ٥١ - ٥٣ ،
٧٥ - ٧٧ ، ٨٨
- (٦٧) تاج الدين السبكي : معيد النعم ، ص ٤٨
- (٦٨) ابن تيمية : السياسة الشرعية ، ص ٨٩
- (٦٩) تاج الدين السبكي : معيد النعم ، ص ٤٩
- (٧٠) المصدر السابق ، ص ٢
- (٧١) المصدر السابق ، ص ٧٦
- (٧٢) نفسه
- (٧٣) تاج الدين السبكي : معيد النعم ، ص ٢٧
- (٧٤) المصدر السابق ، ص ٣٠
- (٧٥) المصدر السابق ، ص ٢١ - ٢٢
- (٧٦) تاج الدين السبكي : معيد النعم ومبيد النقم ، ص ٢٠

المصادر والمراجع

- ابن الأثير : عز الدين على بن محمد :
الكامل فى التاريخ ، دار صادر ، بيروت ١٩٦٥م .
- تاج الدين السبكي : أبو نصر عبد الوهاب بن على بن عبد الكافى :
— طبقات الشافعية الكبرى ، تحقيق عبد الفتاح الحلو ، ومحمود
الطناحى ، مطبعة البابى عيسى الحلبي ، القاهرة ١٩٦٤م .
معيد النعم ومبيد النقم ، تحقيق محمد على النجار وزميليه .
جماعة الأزهر للنشر والتأليف ، القاهرة ١٩٤٨م .
- ابن تيمية : تقى الدين أحمد بن عبد الحلیم :
السياسة الشرعية فى اصلاح الراعى والرعية . المطبعة السلفية ،
القاهرة ، ١٩٦٧م .
- ابن جماعة : بدر الدين محمد بن ابراهيم بن سعد الله .
تحرير الأحكام فى تدبير أهل الاسلام ، تحقيق فؤاد عبد المنعم
أحمد ، ط ٣ ، دار الثقافة ، الدوحة ، ١٩٨٨م .
- الجوينى : امام الحرمين أبو المعالى عبد الملك بن عبد الله :
غياث الأمم فى التياث الظلم ، تحقيق د . فؤاد عبد المنعم وزميله ،
دار الدعوة ، الاسكندرية ، (د . ت) .
- ابن حجر : شيخ الاسلام أحمد بن حجر العسقلانى :
الدرر الكامنة فى أعيان المائة الثامنة ، تحقيق محمد سيد جاد
الحق ، دار الكتب الحديثة ، القاهرة (د . ت) .
- ابن خلدون : عبد الرحمن :
المقدمة ، المكتبة التجارية الكبرى ، القاهرة ، (د . ت) .
- ابن رضوان المالقى : أبو القاسم :
الشهب اللامعة فى السياسة النافعة ، تحقيق د . على سامى النشار ،
دار الثقافة ، الدار البيضاء ١٩٨٤م .
- سبط الجوزى : يوسف قزلبو بن عبد الله :
الجليس الصالح والأنيس الناصح ، تحقيق فواز صالح فواز ، دار
رياض الريس ، لندن ، ١٩٧٧م .

- السخاوى : شمس الدين محمد بن عبد الرحمن :
الاعلان بالتوبيخ لمن ذم التاريخ ، تحقيق فرانز روزنثال ، ترجمة
د. صالح العلى ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، (د.ت) .
- الشيزرى : عبد الرحمن بن عبد الله بن نصر :
المنهج السلوكى فى سياسة الملوك ، تحقيق على عبد الله موسى ،
مكتبة المنار ، الزرقاء ، الأردن ١٩٨٧م .
- العفدى : خليل بن أيبك :
كتاب الوافى بالوافيات ، باعثناء هموت ريتز ، ط٢ ، نشر
فرانزشتاينر ، فسادن ١٩٦٢م .
- ابن قاضى شهبه : أبو بكر بن أحمد بن محمد :
طبقات الشافعية ، باعثناء د. الحافظ خان ، عالم الكتب ، بيروت ،
١٩٧٧م .
- محمد الصادق حسين :
البيت السبكى ، دار الكاتب المصرى ، القاهرة ، ١٩٤٨م .
- النشار : على سامى :
مناهج البحث عند مفكرى الاسلام ، ط٣ ، دار النهضة العربية ،
بيروت ، ١٩٨٤م .